مقدمة

إن كتابة التاريخ الاقتصادي للعصور الوسطى المتأخرة ليس أمراً هيناً نظراً لندرة المصادر وخاصة فيما يتعلق بـ الأناضول التركي[1] في القرن الرابع عشر والنصف الأول من القرن الخامس عشر، وذلك لشح المصادر التركية حول تلك الحقبة. والمعلومات المتوافرة لدينا لا تتطرق عموماً إلى الأنشطة الاقتصادية بقدر ما تميل إلى سرد الأحداث الدموية التي واكبت حكم هذا الأمير أو ذاك. وقد لا نغالي إذا قلنا أنه لولا وجود مصادر غريبة لما تسنى لنا كتابة تاريخ اقتصادي للمناطق الخاضعة لسيطرة الأتراك في الحقبة المذكورة. والحق أن البحث في الجانب الاقتصادي لا جدوى منه إلا إذا اعتمدنا على الأرشيفات الغربية ومنها الأرشيفات والوثائق الرسمية لجمهوريتي جنوى والبندقية.

كانت الباحثة ثريا فاروقي[2] قد كتبت عن تاريخ غربي

الأناضول في القرن الرابع عشر باعتبار هذا الموضوع من المواضيع التي تعاني من ضآلة عدد المراجع الرئيسية والثانوية التي يستطيع طلاب الدراسات العليا الرجوع إليها في إعداد أطروحاتهم. وتقول الباحثة المذكورة أن ندرة المصادر هذه جعل الدارسين يسعون لاستثمار أخر قطرة من المعلومات التي توفرها الوثائق والمخطوطات والكتابات المبعثرة في ثنايا الوثائق العثمانية وخزائن البندقية التي يعود تاريخها إلى العصور المتقدمة. ويقيننا أن هذا القول يجافي الواقع.

والدليل على ما ذكرنا أن أرشيف جمهورية جنوى يزخر بالمصادر والمواد المتعلقة بمجال البحث، ومعظم هذه المصادر لم يستثمر بعد، وفي هذه المصادر والوثائق صكوك البيع والشراء التي تلقي ضوءاً على طبيعة المعاملات التجارية التركية الجنوية والسلع المتبادلة وأسعارها بالإضافة إلى النزاعات التجارية. بيد أن مراجعة هذه السجلات يطرح إشكالية تتلخص في عدم وجود لوائح مبوبة تشير بوضوح إلى الزمان والمكان التي أبرمت فيه هذه الصفقة أو تلك. لذلك يتعين على الباحث أن يمحص أعداداً كبيرة من الوثائق واستخلاص ما يمكن من معلومات تخص تركيا. ثمة سجلات مالية وغير ذلك من الوثائق القيمة وخاصة في مجال العلاقات الدبلوماسية والسياسية، والتي يجدها الباحث في أرشيفات San Giorgio، Antico، Segreto.

ثم إن هناك الكثير من المصادر الغربية في أرشيفات

البندقية وجنوى وفلورنسا وجميعها أصبح الآن منشوراً[3]. ويحوي أرشيف البندقية معلومات قيمة عن المعاهدات المبرمة بين كريت وإمارتي منتشا وآيدين وتعليمات مجلس شيوخ البندقية إلى السفراء ورسائل التجار بالإضافة إلى صكوك بيع وشراء تعود إلى حقبة من التاريخ العثماني. ومن المصادر الأخرى التي يمكن الإطلاع عليها ودفاتر التجار وحساباتهم التي تلقي الضوء على أنواع السلع التجارية المتبادلة والمرافئ والأسعار والأوزان والمكاييل. وتجدر الإشارة إلى السجلات التي خلفها التاجر الفلورنسي فرانشيسكو بالدوتشي التي تحظى بأهمية بالغة من حيث أنها تدوِّن معاملات تجارية جرت في النصف الأول من القرن الرابع عشر. أضف إلى ذلك دفتر حسابات جياكومو تدوير الذي كان يتردد إلى القسطنطينية بين سنتي 1435م و 1440، وترك لنا معلومات وتفاصيل مفيدة تتصل بأنشطته التجارية في المناطق العثمانية وما ترتب عليه من نفقات.

هناك مصادر غربية أخرى تفيدنا في التعرف على الحياة التجارية، وتتمثل في كتابات وملاحظات المسافرين والرحالة. نذكر منهم على سبيل المثال سفير أراغون راي غونزالز دو كالفيخو، الذي عبر الأناضول متوجهاً إلى بلاط تيمورلنك، وبرتراندون دو لابركيير الذي زار الأراضي العثمانية في الثلاثينيات من القرن الخامس عشر.

بقي أن نشير إلى المصادر البيزنطية. الواقع أن هذه

المصادر ذات قيمة محدودة للباحث في التاريخ الاقتصادي للإمارات التركية في تلك الحقبة. وذلك لأن المؤرخين البيزنطيين أمثال باخيمرس وغريغوراس ودوكاس وكنتاكوزينُس وخالكوكنديس، يركزون اهتمامهم على التوسع التركي والسياسة البيزنطية، وقلما يعرضون للأنشطة التجارية داخل الإمبراطورية وعلى أية حال، فإن مؤرخي العصور الوسطى نادراً ما يتطرقون إلى الأوضاع الاقتصادية.

يوجد أيضاً إلى جانب المصادر الغربية بعض المصادر العثمانية والعربية التي يمكن أن نستشف منها بعض المعلومات مثل ابن بطوطة، والعُمري والحق أن المصادر العثمانية التي تعود إلى ما قبل سنة 1453م، شحيحة ولا تتعدى بضعة مخطوطات تروي تسلسل الأحداث، بدءاً من سنة 1421م، ومن جملتها تاريخ الملوك العثمانيين للأحمدي. وهناك بعض الوثائق وعدد من النقوش والنقود المعدنية التي يرجع عهدها إلى القرن الرابع عشر.

هناك أيضاً بعض المخطوطات التي يعود عهدها إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر. ومنها ما دونه عاشق باشازادة وأوروج وأنوري وشكر الله وبعض الأخبار المدونة التي نجهل كاتبها. ويبدو أن هذه المخطوطات اعتمدت على روايات أفراد لم يعاصروا الوقائع التي تحدثوا عنها. ولد عاشق باشازاده حوالي سنة 1400م وضمّن كتابه تاريخ سلالة آل عثمان

(1484م) مذكراته وبعض المقتطفات من تاريخ سابق كتبه ياشي فقيه والمخطوطة هذه مفقودة حالياً. وبعيد ذلك كتب نشرى تاريخه معتمداً على تاريخ عاشق زادة[4] كمصدر رئيسي. لكن هذه «التواريخ» لا تشفي الغليل من حيث أنها لا تعرض بالقدر الكافي للحياة التجارية، باستثناء بعض الوثائق من أواخر القرن الخامس مثل قانون نامة وبعض السجلات التي تعود إلى عهد السلطان محمد الثاني. وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي التعامل بحذر مع هذه الوثائق كمؤشرات على الأوضاع السائدة في زمن سابق. وهنا يجب أن لا يغيب عن ذهننا خطر الاعتماد الكلي على نصوص كُتبت في حقبة تاريخية لاحقة.

تستند هذه الدراسة في معظمها إلى المصادر الغربية التي تتناول العلاقات التجارية بين الأتراك والبنادقة في الحقبة التي شهدت تنامي الإمارات التركية في الأناضول (ومن جملتهم العثمانيون) إلى أن سقطت القسطنطينية بيد السلطان محمد الثاني سنة 1453م. لعبت التجارة الخارجية دوراً هاماً منذ البداية، أي منذ نشوء الإمبراطورية العثمانية، وما من شك أن طموح الحكام العثمانيين للسيطرة على الطرق التجارية العالمية كان إلى حد ما أحد الأسباب التي دفعتهم إلى التوسع[5]، نعرض في هذا الكتاب لأصناف السلع التي كانت محور التبادل التجاري بين العثمانيين والجنويين، وأهمية هذه السلع ودور الاستثمارات الجنوية، ومدى تأثير ذلك في نشوء الدولة العثمانية وارتقائها[6].

هوامش المقدمة

(1) ترشيا Turchia في المصادر الغربية. ارتأينا استخدام عبارة «الأناضول التركي» وأحياناً «الديار التركية» بدل «ترشيا» التي تشير في المصادر الغربية إلى الأناضول والبر الأوروبي الذي اجتاحه العثمانيون في بداية توسعهم. ـ المعَرب.

(2) خليل برقطاي وثريا فاروقي، New Approaches to State and Peasant in Ottoman History (London,1992) pp. 227-8.

(3) Ibid.

(4) راجع V.L. Ménage, Neshri's History of the Ottomans. The Sources (1964) pp. 10 -19.

(5) Agenda for Ottpman History, Huri Islamoglu-Inan and Caglar Keyder, Huri Islamoglu-Inan (ed.), The Ottoman Empire and the World Economy (Cambridge, 1987), pp. 50-1.

(6) راجع البحث الذي قدمه Sanjay Subrahmanian. حول Intra-Asia Elite The Ottoman Empire, Iran (1) وأيضاً Movements and Tax -Farmers، (2)وand India, Munich, 2-5 May 1990 refered to by Halil Berktay Three Empires and the Societies they Governed: Iran, India and the Ottoman Emoire' in Berktay and Farouqhi(eds.), State and Peasant, pp. 248,249.